

Distr.: General
17 October 2003
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٩٤ (٢٠٠٣) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣، الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وطلب إلى تقديم تقرير بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ القرار. ويعرض التقرير آخر التطورات بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا، منذ تقديم تقريره السابق المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (S/2003/751).

٢ - وقد بقيت ممثلي الخاصة لجورجيا، هايدي تاغليافيني، على رأس البعثة. وواصل الجنرال قاضي أشفق أحمد (بنغلاديش) عمله كبيراً للمراقبين العسكريين. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، كان قوام البعثة يبلغ ١١٧ مراقباً عسكرياً (انظر المرفق).

ثانياً - العملية السياسية

٣ - خلال الفترة التي يغطيها التقرير، واصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا العمل في مجموعات المسائل الثلاث - التعاون الاقتصادي، وعودة اللاجئين والمشردين داخلياً، والمسائل السياسية والأمنية - التي جرى تحديدها باعتبارها مفتاح تحقيق تقدم في عملية السلام أثناء دورة استشارة الأفكار التي عقدها فريق الأصدقاء في جنيف برئاسة الأمم المتحدة في شباط/فبراير (انظر الوثيقة S/2003/412، الفقرة ٣). كما أسهمت البعثة بخبرتها الفنية في أفرقة العمل الثنائية الجورجية - الروسية، التي أنشئت وفقاً للاتفاقات التي توصل إليها رئيسا جورجيا والاتحاد الروسي في آذار/مارس ٢٠٠٣ (انظر الوثيقة S/2003/412، الفقرة ٥) للمساعدة في تنفيذ المهام المطروحة من جانب فريق الأصدقاء. ورغم أهمية هذه الأنشطة، فإنها جميعاً تهدف في نهاية المطاف إلى الشروع في مفاوضات جادة بين الجانبين الجورجي والأبخازي بشأن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة على أساس الورقة المعنونة



”المبادئ الأساسية المتعلقة بتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي“ ورسالة الإحالة المرفقة بها (انظر الوثيقة S/2002/88، الفقرة ٣).

٤ - وطوال الفترة التي يغطيها التقرير، واصلت ممثلي الخاصة الحوار المنتظم مع الجانبين ومع ممثلي فريق الأصدقاء، في تبليسي وفي عواصم كل منهم، لدفع عملية السلام إلى الأمام. وفي نهاية تموز/يوليه، عقدت اجتماعات منفصلة في نيويورك وجنيف مع ممثلي كل من البلدان التي تشكل فريق الأصدقاء. كما التقت بالبلدان المساهمة بقوات في نيويورك. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، أجرت مشاورات في موسكو مع الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي للصراع الجورجي - الأبخازي، فاليري لوشينين، النائب الأول لوزير الخارجية.

٥ - وفي يومي ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه، عقد كبار ممثلي فريق الأصدقاء اجتماعا ثانيا في جنيف برئاسة وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام وبمشاركة ممثلي الخاصة لاستعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بمجموعات المسائل الرئيسية المذكورة أعلاه. وفي ذلك الاجتماع، أعرب فريق الأصدقاء عن تأييده للجهود الموضوعية المبذولة بشأن تلك المسائل، بما في ذلك الاستعدادات الجارية لنشر عنصر شرطة مدنية تابع للبعثة ومواصلة بحث مسألة الضمانات الأمنية. وتقدم الفريق بعدد من المقترحات الإضافية، منها على وجه الخصوص اقتراح بأن تستكشف ممثلي الخاصة مع الجانبين الطريقة التي يمكن بها جعل الترتيبات الإدارية في منطقة غالي مواتية بدرجة أكبر لعودة اللاجئين والمشردين داخليا.

٦ - وفي خطوة هامة إلى الأمام، شارك ممثلو الجانبين الجورجي والأبخازي لأول مرة في جانب من الاجتماع. وقد أدت مشاركتهم بروح إيجابية إلى تعزيز تفهم فريق الأصدقاء بدرجة كبيرة للشواغل ذات الأهمية الحيوية للجانبين. وأعرب الجانبان عن التزامهما بمواصلة التعاون، واتفقا على الانضمام مرة أخرى إلى فريق الأصدقاء قرب نهاية العام الحالي لاستعراض التقدم المحرز واستكشاف الخطوات التي ستُتخذ مستقبلا. كما كان رد فعل الجانبين إيجابيا تجاه اقتراح القيام بزيارة مشتركة إلى إحدى حالات ما بعد الصراع لدراسة ”أفضل الممارسات“. وبناء على ذلك رتبت البعثة لزيارة إلى البوسنة والهرسك وكوسوفو، وجمهورية صربيا والجبل الأسود، في منتصف تشرين الأول/أكتوبر.

٧ - وأثناء الاجتماع، أكد الجانب الجورجي على أن ثمة ضرورة في الوقت الراهن لاتخاذ تدابير لدعم وتعزيز عملية العودة إلى منطقة غالي، وبخاصة في مجالات الأمن، وحقوق الإنسان، واللغة المستخدمة في إصدار التعليمات، على النحو المبين في تقرير بعثة التقييم المشتركة (انظر الوثيقة S/2001/59، المرفق الثاني)، وفي إعلان وبرنامج عمل يالطا لعام ٢٠٠١ (S/2001/242، المرفق وانظر أيضا S/2001/401، الفقرة ٦)، وفي تقرير بعثة التقييم

الأممي لعام ٢٠٠٢ (انظر الوثيقة S/2003/412، الفقرة ١٦). وأشار الجانب الجورجي بصفة خاصة إلى أهمية فتح فرع منطقة غالي التابع لمكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا. وكتدبير طويل الأجل، دعا الجانب الجورجي إلى إقامة إدارة مؤقتة مشتركة في منطقة غالي تحت إشراف دولي.

٨ - وأكد الجانب الأبخازي بصفة خاصة على شواغله المتعلقة بالأمن، وعلى ضرورة إيجاد آلية لضمان عدم استئناف الأعمال القتالية. كما أعرب عن استعداده للتعامل بصورة بناءة مع المسائل الإنسانية المتصلة بعودة اللاجئين والنظر في فتح فرع منطقة غالي التابع لمكتب حقوق الإنسان، وكذلك في إشراك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عملية تسجيل اللاجئين، شريطة عدم تسييس هذه المسائل. كما أعرب الممثلون الأبخازيون عن تأييدهم بوجه عام لمقررات يالطا لعام ٢٠٠١، ولتوصيات كل من بعثة التقييم المشتركة وبعثة التقييم الأممي.

٩ - ورغم هذه العلامات على المشاركة الإيجابية للجانب الأبخازي، فقد ظل يصر على رفضه ورقة توزيع الاختصاصات ورسالة الإحالة المرفقة بها، كما ظل يميل بالمثل بصورة سلبية نحو إدخال القضية السياسية الجوهرية للصراع في أي إطار للتفاوض، ويرجع في ذلك إلى إعلانه الاستقلال من جانب واحد في عام ١٩٩٩ (انظر الوثيقة S/1999/1087، الفقرة ٧). ودفع الاستمرار في عدم إحراز تقدم بشأن هذه القضية الجوهرية البرلمان الجورجي إلى اتخاذ قرار في ١٦ تموز/يوليه، يدعو فيه إلى اتخاذ تدابير لفرض السلام استنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

١٠ - وبالتشاور مع الجانبين وممثلي فريق الأصدقاء الموجود مقرهم في تبليسي، واصلت ممثلي الخاصة التحضيرات لعقد اجتماع ثان بشأن الضمانات الأمنية كمتابعة للحوار الذي استُهل بشأن هذه المسألة في تموز/يوليه (انظر S/2003/751، الفقرة ٥). وفي الوقت ذاته، وكمحاوله لمعالجة الوضع الأمني المتدهور في منطقة الصراع ولا سيما في مقاطعة غالي، عقدت ممثلي الخاصة، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، اجتماعا طارئا رفيع المستوى بشأن المسائل الأمنية شارك فيه الجانبان وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وتم التوقيع على بروتوكول ينص على عدة أمور منها التعاون بين الجانبين واتخاذ تدابير فورية لوقف الأنشطة الإجرامية التي تؤثر بشدة على الوضع الأمني، مهما كان طابعها؛ وتبادل المعلومات بشأن تلك الجرائم؛ والالتزام بكفالة تقديم مرتكبيها إلى العدالة. وفي هذا البروتوكول، تعهد الجانبان أيضا بالتعاون مع عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة الذي سيتم

نشره قريبا (انظر الفقرة ٢٤) واتفقا على عقد اجتماع في كانون الأول/ديسمبر لاستعراض فعالية آليات الأمن القائمة.

١١ - وعملا باتفاقات سوشي المؤرخة ٣١ تموز/يوليه (انظر الوثيقة S/2003/412، الفقرة ٥)، عقد الفريق العامل الثنائي الجورجي - الروسي المعني بعودة اللاجئين والمشردين داخليا اجتماعه الثاني في تبليسي (انظر الوثيقة S/2003/751، الفقرة ٤). وساهم كل من البعثة وممثلي مكتب مفوضية شؤون اللاجئين في تبليسي في النقاش بصورة كبيرة، وبخاصة فيما يتعلق بالمعايير الدولية لعودة اللاجئين والمشردين في ظروف آمنة تحفظ كرامتهم. وظل الجانب الجورجي يصر على إنشاء إدارة مؤقتة مشتركة في منطقة غالي تحت إشراف دولي. غير أن الجانب الروسي شدد على أن هذا الاقتراح لن يكون مقبولا للجانب الأبخازي، الذي لا يشارك في الوقت الراهن في الفريق العامل.

١٢ - وقد تأثرت الجهود التي تبذلها البعثة بالأحداث التي وقعت في سوخومي وتبليسي. ففي ٣٠ أيلول/سبتمبر، احتفل الجانب الأبخازي بذكرى مرور عشر سنوات على الاستيلاء على سوخومي، باعتباره عيد الاستقلال. واحتفلت تبليسي بنفس اليوم باعتباره يوم حداد على ضحايا المواجهات المسلحة عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣. وعشية تلك الذكرى، ناشدت ممثلي الخاصة الجانبيين أن يمتنعوا عن أي أعمال من شأنها أن تقوض استقرار الوضع وتعطل عملية السلام. وواصل الجانب الجورجي احتجاجه على الحملة المنظمة التي يقوم بها الأبخازيون للحصول على المواطنة الروسية؛ وعلى إعادة فتح الوصلة البحرية بين سوشي وسوخومي، بالإضافة إلى خط السكك الحديدية بين سوشي وسوخومي؛ وعلى تدفق الاستثمارات الخاصة، الروسية في معظمها؛ وعلى توقيع الجانب الأبخازي اتفاقات تعاون مع الوحدات الإدارية في الاتحاد الروسي في أيلول/سبتمبر. وظل الجانب الأبخازي، من ناحيته، يشعر بالقلق من التصريحات المتشددة الصادرة عن بعض الساسة الجورجيين، والتي تفيد ضمنا أنهم لا يستبعدون الحل العسكري للصراع.

١٣ - وفي اجتماع القمة المعقود في ١٩ أيلول/سبتمبر، اعتمد رؤساء دول رابطة الدول المستقلة بيانا يؤكدون فيه مجددا التزامهم بعدم تقديم الدعم للأنظمة الانفصالية، وبعدم المشاركة في عمليات اقتصادية أو إجراء اتصالات رسمية مع الجانب الأبخازي دون موافقة السلطات الجورجية، على النحو الوارد في الوثائق التي اعتمدها مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦.

ثالثاً - الأنشطة التنفيذية

١٤ - استمر المراقبون العسكريون في البعثة في أداء المهام المسندة إليهم من خلال القيام بدوريات برية يومية في قطاعي غالي وزوغديدي. واستمر وقف الدوريات في وادي كودوري منذ اختطاف أربعة من أفراد البعثة يوم ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وقد انتهت البعثة من تحقيقاتها في الحادث، وتنظر حالياً في استئناف الدوريات بشرط تنفيذ تدابير أمنية أكثر إحكاماً وإظهار السلطات الجورجية التزاماً واضحاً بضمان أمن أفراد البعثة. وظلت الدوريات الجوية متوقفة هي الأخرى نتيجة لاستمرار دواعي القلق بشأن الأمن. واستمرت الرحلات الجوية الإدارية عبر ممرات جوية محددة حصيصاً فوق البحر الأسود. وجرى تعزيز الإجراءات الأمنية لدوريات المراقبين في منطقة غالي في الفترة السابقة مباشرة على الاحتفالات التي نظمها الجانب الأنجزي في ٣٠ أيلول/سبتمبر.

١٥ - وتم تسجيل انتهاكين لاتفاق موسكو لعام ١٩٩٤ (انظر الوثيقة S/1994/583، و Corr.1، المرفق الأول). ففي يوم ٢٣ تموز/يوليه، قامت قافلة من الحرس الوطني الجورجي، تضم ٣٠ فرداً مسلحين بأسلحة شخصية، بالمرور عبر المنطقة الأمنية في الطريق إلى ميستيتا، بالقرب من حدود جورجيا مع الاتحاد الروسي. وأثارت البعثة هذا الانتهاك مع السلطات الجورجية، ودعت الحرس الوطني إلى استخدام طريق آخر في المستقبل. غير أن القافلة عادت إلى استخدام نفس الطريق في عودتها إلى تبليسي يوم ٢٩ تموز/يوليه. وقدمت البعثة احتجاجاً على ذلك. وفي انتهاك منفصل، قامت القوات المسلحة الجورجية، في ٢٦ آب/أغسطس، بمناورة عسكرية مشتركة في منطقة كوليفي التدريبية، التي يقع جانب منها في المنطقة التي يُقيد دخول الأسلحة إليها. وعقب تقديم البعثة احتجاجاً إلى السلطات الجورجية، تم سحب الأفراد والمعدات العسكرية - التي كانت قد أدخلت إلى المنطقة بالمخالفة لاتفاق موسكو لعام ١٩٩٤.

١٦ - وواصل الفريق الرباعي المشترك لتقصي الحقائق التحقيق في حوادث العنف، بمشاركة نشطة من جميع الأطراف. وهناك سبع قضايا رهن التحقيق.

١٧ - وتواصل عقد الاجتماعات الرباعية الأسبوعية التي تضم الطرفين إلى جانب كبير المراقبين العسكريين وقائد قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة لمناقشة دواعي القلق ذات الأولوية، ولا سيما ما يتصل منها بالأمن. ومن خلال توفير ساحة لمناقشة تلك المسائل، يلعب فريق تقصي الحقائق والاجتماعات دوراً هاماً في نزع فتيل التوتر وتشجيع التفاهم والتعاون بين الجانبين. ومنذ فترة قصيرة، استخدمت البعثة الاجتماعات - بالإضافة

إلى سائر منتديات التشاور الملائمة - في حث الجانبين على الامتناع عن أعمال العنف خلال الاحتفالات الأبخازية في ٣٠ أيلول/سبتمبر وخلال الانتخابات الجورجية القادمة.

وادي كودوري

١٨ - مع استمرار تعليق الدوريات الخاصة بالبعثة، فإنها كانت تعتمد على التقارير الواردة من قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ومن الجانبين لمعرفة تفاصيل الحالة في وادي كودوري. وتبين هذه التقارير الموثقة أن الحالة في الوادي كانت هادئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، دون أن تقع أية حوادث خطيرة. واستمر الخلاف بين الجانبين حول قانونية الوجود المسلح في وادي كودوري الأعلى الذي يسيطر عليه الجورجيون، حيث قال الجانب الأبخازي إن الأفراد المسلحين هم من القوات العسكرية، وبالتالي يشكل وجودهم انتهاكا لاتفاق موسكو لعام ١٩٩٤، بينما يؤكد الجانب الجورجي أنهم من حرس الحدود وقوات الاحتياط المحلية، الذين لا يحظر الاتفاق وجودهم.

قطاع غالي

١٩ - كان تقدير البعثة الإجمالي للحالة في قطاع غالي أنها هادئة بوجه عام، وإن لم تكن مستقرة، حيث كانت هناك من حين لآخر فترات من التوتر المرتبط بشن هجمات عنيفة على السكان المدنيين. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، لقي عشرة أشخاص مصرعهم في ستة حوادث منفصلة؛ كما وقعت ثلاثة عمليات خطف، و ١٤ حالة سطو مسلح، وست حالات لإطلاق النار. وكان أخطر هذه الحوادث قتل أربعة من موظفي الجمارك الأبخازيين الذين يقومون بعملهم بحكم الأمر الواقع، وإصابة ثلاثة آخرين، في كمين بالقرب من قرية تاغيلوني، بالقرب من خط وقف إطلاق النار في قطاع غالي، في ٤ آب/أغسطس. وبعد ذلك بشهر، في يومي ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر، اُتهم موظفو الجمارك الأبخازيون بالاعتداء بالضرب على عدد من المقيمين في تاغيلوني. وخلص الفريق الرباعي المشترك لتقصي الحقائق إلى وقوع أعمال ضرب، ووعدت السلطات الأبخازية باتخاذ تدابير تأديبية بمجرد تحديد المسؤولين عن ذلك.

٢٠ - وفي أماكن أخرى من منطقة غالي، لقي أحد الصيادين مصرعه يوم ٣٠ تموز/يوليه، واحتجز صيادان آخران كرهنتين (ثم أطلق سراحهما في وقت لاحق دون أن يصيبهما أذى)؛ وقتلت امرأة في الخامسة والخمسين من عمرها أثناء عملية سطو مسلح، وعُثر على جثتي شابين في المنطقة السفلى من قطاع غالي يوم ١١ آب/أغسطس؛ وعُثر على لغم مضاد للدبابات على جانب أحد الطرق بالقرب من خط وقف إطلاق النار، وأزيل بعد ذلك يوم ٣ أيلول/سبتمبر. وأفادت القوات العسكرية الأبخازية وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة

الدول المستقلة، التي تنتشر في نقاط تفتيش منفصلة في منطقة غالي، أنها تعرضت لإطلاق النار عليها يومي ١١ و ١٣ أيلول/سبتمبر، على التوالي؛ ولم ترد أنباء عن وقوع خسائر في أي من الحادثتين، وفي الحالتين هرب من أطلقوا النار عندما تم الرد على النيران بالمثل. وظلت الجهود التي تبذلها وكالات إنفاذ القانون المحلية في منطقة غالي للتصدي لمستوى النشاط الإجرامي - بما في ذلك أربع عمليات بحث أجريت في المنطقتين العليا والسفلى من قطاع غالي - غير ناجحة إلى حد كبير.

قطاع زوغديدي

٢١ - كان معظم الحوادث التي وقعت في قطاع زوغديدي، الذي كان تقييم البعثة له أنه هادئ بوجه عام، يتعلق بسكان محليين يحتجون على عدم توفر الخدمات أو البنية الأساسية. ونظم السكان المحليون الذين يحتجون على حالات انقطاع الكهرباء مظاهرات وعملية حصار لمقر البعثة في زوغديدي. وفي ١٩ آب/أغسطس، أوقف سكان قرية دارشيلي دورية من دورات البعثة احتجاجا على عدم قيام السلطات بإصلاح الطرق المحلية، ومعظمها في حالة سيئة. وعُرضت المسألة على السلطات الجورجية، وطلب منها اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الأمن وحرية التحرك لأفراد البعثة ودورياتها. وكانت هناك أيضا حوادث أمنية، وإن لم تكن بالكثرة التي شهدتها قطاع غالي: فتم الإبلاغ عن ثلاث حالات قتل، وثلاث حالات اختطاف، وثمان حالات سطو مسلح. وفي حادثة خطيرة، اختطف مهاجمون مجهولو الهوية جنديا من قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة من سوق زوغديدي يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر. وأطلق سراحه يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر، بعد عملية قامت بها قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. واحتجت وزارة الخارجية الجورجية على الأعمال الانفرادية التي قامت بها قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وكان تقدير رؤساء الوكالات المحلية لإنفاذ القانون أنه تمشيا مع النسق الذي شهدته الأعوام السابقة، من المرجح أن ترتفع أرقام الجرائم مع تقدم موسم الحصاد.

٢٢ - وفي حادثة منفصلة، قام مهاجمون مجهولو الهوية، في تبليسي يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر، بإطلاق النار على زوراب لاكربايا، الأمين التنفيذي للجنة التنسيق الجورجية - الأنجازية الثنائية، التي تعمل بصورة وثيقة مع البعثة في إطار آليات مجلس التنسيق الذي تقوده الأمم المتحدة، مما أدى إلى إصابته بجروح خطيرة. وبدأت السلطات الجورجية تحقيقا في الحادث.

رابعاً - التعاون مع قوات حفظ السلام المشتركة التابعة لرابطة الدول المستقلة

٢٣ - واصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة العمل سويا على نحو وثيق، على مستوى المقر وعلى مستوى القطاعات على

حد سواء. كما تكمل الاجتماعات الدورية التي يعقدها الموظفون على المستوى العملي اللقاءات المتكررة التي تعقد بين كبير المراقبين العسكريين وقائد قوة حفظ السلام التابعة للرابطة.

خامسا - القضايا المتعلقة بحفظ النظام

٢٤ - عقب موافقة مجلس الأمن على إضافة ٢٠ من ضباط الشرطة المدنية الدوليين إلى البعثة لتعزيز قدرتها على الاضطلاع بولايتها، اتخذت خطوات لاختيار المجموعة الأولى من الضباط لنشرها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (انظر الوثيقة S/2003/751، الفقرة ١٩). كما يجري بذل جهود لاختيار ونشر الأفراد المتبقين من عنصر الشرطة المدنية. وبمجرد نشر ضباط الشرطة المدنية العشرين، سيقومون بإسداء المشورة إلى القيادة المدنية والعسكرية للبعثة فيما يتعلق بمسائل إنفاذ القانون؛ وتنسيق وتيسير المساعدة في التدريب وتوفير المعدات للوكالات المحلية لإنفاذ القانون؛ ومراقبة تلك الوكالات المحلية وتدريبها أثناء اضطلاعها بالعمل وإسداء المشورة إليها؛ وتيسير التعاون عبر خط وقف إطلاق النار من خلال الأنشطة المشتركة والتدريب أثناء القيام بالعمل.

سادسا - حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية

٢٥ - تدهورت الحالة المخوفة بالمخاطر لحقوق الإنسان في أنجازيا، جورجيا، في أعقاب قتل موظفي الجمارك الأبخازيين الذين يقومون بعملهم بحكم الأمر الواقع قرب خط وقف إطلاق النار يوم ٤ آب/أغسطس، وما أعقب ذلك من الاعتداء بالضرب على السكان المحليين في نفس المنطقة بعد شهر (انظر الفقرة ١٩ أعلاه). كما سجلت أنباء إضافية عن وقوع هجمات أو تحرشات بالسكان المحليين من جانب أفراد أبخازيين يرتدون الزي العسكري في منطقة غالي. وبالمثل، تواترت أنباء عن إساءة معاملة المحتجزين في مركز الاحتجاز السابق على المحاكمات في غالي. وقد زاد مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في سوخومي من وجوده في منطقة غالي إلى ما متوسطه يومين أو ثلاثة أيام في الأسبوع. ومع ذلك، فإن عدم وجود المكتب بصورة دائمة يظل يعرقل الجهود المبذولة لرفع مستوى الوعي والتقيد بمبادئ حقوق الإنسان، مما يبرز أهمية فرع مكتب حقوق الإنسان في غالي. وواصل موظفو حقوق الإنسان تقديم الخدمات الاستشارية للسكان المحليين. وكان كثير من الأفراد الذين زاروا المكتب يشكون من فقدان حقوق الملكية.

٢٦ - وواصلت الوكالات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية أنشطتها الرامية إلى تقديم الغذاء والمساعدة الطبية وخدمات البنية الأساسية لمن هم في أمس الحاجة إليها. وواصلت منظمة "هالو ترست" العمل على إزالة الألغام والتوعية بمخاطرها. كما أنجزت

البعثة ١١ من المشاريع السريعة التأثير التي تهدف إلى تحسين ظروف عيش المشردين، وواصلت أيضا إصلاح الطرق والجسور بغية تحسن قدرة دورياتها على التنقل. كما واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع السلطات المحلية والجماعات المحلية للمستفيدين، العمل في إصلاح البنية الأساسية التعليمية المحلية من خلال أعمال الإصلاح الجارية التي تقوم بها لعشرة من المباني المدرسية في أبخازيا، جورجيا، منها ستة مبان في منطقة غالي. ومن المتوقع أن يستفيد أكثر من ١٥٠٠ من تلاميذ المدارس من الأنشطة التي تقوم بها المفوضية في المنطقة حاليا؛ وذلك بالإضافة إلى قرابة ١٣٨٠٠ تلميذ استفادوا من مشاريع إصلاح المدارس التي اضطلعت بها المفوضية في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. كما واصلت المفوضية توفير المساعدات الغذائية وغير الغذائية لأكثر من ٢٧٠ من أفراد الفئات الضعيفة والمسنين في سوخومي. كما أن رصد المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية مبلغا إضافيا قدره ٢,٢ مليون يورو في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ سيسمح بمواصلة البرامج الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي للأسر من الفئات الضعيفة على جانبي خط وقف إطلاق النار على حد سواء. ويقوم بتنفيذ هذه المشاريع المنظمة الإسبانية غير الحكومية ACH، ولجنة الصليب الأحمر الدولية. كما تم اختيار منظمة ACH الإسبانية لتنفيذ مشروع "الغذاء مقابل العمل"، الذي يهدف إلى تعبئة موارد المجتمع المحلي وتحسين الأمن الغذائي لـ ١٣٥٥٠ من الأسر الضعيفة من خلال إحياء القدرات الزراعية، بالإضافة إلى مشروع تموله الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون للتنمية المحلية. وواصلت منظمة "الأولوية الملحة" - Premiere Urgence، وهي منظمة غير حكومية فرنسية تمولها الوكالة السويسرية، عملها في تحسين نوعية وحدات مختارة من الإسكان الفردي والجماعي. وواصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة العمل مع المنظمات غير الحكومية المحلية في أبخازيا، جورجيا، لتعزيز دور المرأة ومسؤولياتها وحقوقها.

سابعاً - المسائل المتعلقة بالدعم

٢٧ - أجرت البعثة استعراضا شاملا لإجراءاتها الأمنية عقب الهجوم الذي تعرض له مقر الأمم المتحدة في العراق. كما استحدثت تدابير أمنية إضافية في الفترة السابقة مباشرة على الاحتفالات الأبخازية في ٣٠ أيلول/سبتمبر، وقبل الانتخابات المقبلة في جورجيا. وكاد أن يكتمل العمل في بناء مبنى المكاتب في مجمع البعثة في سوخومي، الذي يضم تدابير أمنية خارجية إضافية، وتم نقل جميع المكاتب فيما عدا مكتب واحد فحسب.

ثامنا - الجوانب المالية

٢٨ - بموجب القرار ٣٣٣/٥٧ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، اعتمدت الجمعية العامة مبلغا إجماليه ٣٢.٠٩٢.٩٠٠ دولار، يعادل ٤٠٨ ٦٧٤ ٢ دولارات شهريا لتغطية تكاليف البعثة في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وستستوعب ضمن الميزانية المعتمدة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ الاحتياجات المالية المتصلة بعنصر الشرطة المدنية الإضافي المشار إليه في الفقرة ٢٤ أعلاه.

٢٩ - وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٣، كانت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة تبلغ ٢٠,٨ مليون دولار. وكان مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ يبلغ ١,٥ بليون دولار.

تاسعا - ملاحظات

٣٠ - تميزت الفترة التي يغطيها التقرير بالجهود الدؤوبة التي بذلتها البعثة للمضي قدما في تنفيذ المقترحات والاتفاقات التي تمخض عنها كل من دورة استشارة الأفكار المعقودة في جنيف ومؤتمر قمة سوشي. وكان حضور الجانبين معا، لأول مرة، في دورة استشارة الأفكار الرفيعة المستوى، التي عُقدت برئاسة الأمم المتحدة في تموز/يوليه، تطورا محل ترحيب في عملية السلام. فقد كان يؤذن باستعداد الجانبين للتعامل بصورة بناءة مع دواعي القلق الرئيسية. ورغم أنه لم يتم التعرض بصورة موضوعية للقضية السياسية الجوهرية - وهي وضع أبخازيا مستقبلا ضمن دولة جورجيا - فإن الجانب الأبخازي أظهر بعض العلامات الإيجابية على التزامه بعملية السلام من خلال حضوره الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في جنيف، ودخوله في حوار جاد مع الجانب الجورجي ومع فريق الأصدقاء بشأن مسألة ضمانات الأمن، وبقبوله توصيات بعثة التقييم الأمني لعام ٢٠٠٢. وإنني أرحب بالتزام الجانبين بالانضمام إلى فريق الأصدقاء مرة أخرى في مداولاته القادمة، وبالمساعدة في تحديد الخطوات الإضافية التي سيؤدي في نهاية المطاف إلى تسوية سياسية شاملة.

٣١ - ومن الأهمية ألا تتبدد قوة الدفع التي تحققت منذ شباط/فبراير. ومع توفر الدعم من البعثة ومن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سيواصل الجانبان إحراز تقدم فيما يتعلق بمسألة عودة اللاجئين مع غيرهم على أساس اتفاق ١٩٩٤ الرباعي بشأن العودة الطوعية (انظر الوثيقة S/1994/397، المرفق الثاني)، وسيعملان بصورة جادة من أجل مواصلة تنفيذ توصيات بعثة التقييم الأمني في منطقة غالي. ويجب على الجانبين على حد سواء، وبخاصة الجانب الأبخازي، التعاون بصورة كاملة في تنفيذ توصيات بعثة التقييم الأمني، بما في ذلك التعاون مع عنصر الشرطة المدنية في البعثة، وفتح فرع مكتب حقوق الإنسان في غالي، وهو

ما سيساعد على خلق أوضاع أمنية سليمة من أجل استمرار عودة اللاجئين والمشردين داخلها بصورة آمنة تكفل الحفاظ على كرامتهم.

٣٢ - وآمل أن يؤدي التعاون العملي في المسائل ذات الاهتمام المشترك إلى زيادة المساهمة في بناء مناخ من الثقة بين الجانبين. غير أن تحقيق الاستقرار والأمن بصورة دائمة يحتاج التصدي في نهاية المطاف للقضية السياسية الجوهرية للصراع. وتعتبر ورقة توزيع الاختصاصات، التي تحظى بتأييد جميع أعضاء فريق الأصدقاء ومجلس الأمن، أساساً مفيداً لإجراء هذه المفاوضات، كما أنها توفر برنامجاً عملياً لمعالجة الشواغل المشروعة للجانبين على حد سواء. ويجب على الجانب الأبخازي أن يعيد النظر بصورة جادة في موقفه السلي من هذه المسألة؛ وإنني أحث الجانبين بقوة، وبخاصة الجانب الأبخازي، على الدخول في حوار جاد بشأن القضية الجوهرية للصراع.

٣٣ - ويظل أمن أفراد البعثة من الشواغل البارزة. فعدم تحديد هوية مرتكبي الأعمال الإجرامية ضد أفراد البعثة، بما في ذلك إسقاط طائرة الهليكوبتر التابعة للبعثة عام ٢٠٠١، يظل أمراً غير مقبول. وللأسف، فإن الجانب الأبخازي مستمر في رفضه السماح للسلطات الجورجية بالوصول إلى موقع سقوط الطائرة الهليكوبتر، مما يعرقل الانتهاء من التحقيق في الحادث. ومرة أخرى، أذكر الجانبين على حد سواء بمسؤوليتهما عن سلامة وأمن أفراد البعثة في كل الأوقات، وأحثهما على تعزيز التعاون في هذا المجال.

٣٤ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاصة السيدة تاغليافيني، ونائبتها، السيدة روزا أوتونباييفا، ولكبير المراقبين العسكريين الجنرال أشفق لما يبذلونه من عمل دؤوب وشاق لدعم جهود الطرفين من أجل التوصل إلى تسوية دائمة للصراع في أبخازيا، جورجيا. فجهودهم وتصميمهم وقيادتهم تظل تلقى الاحترام من الجانبين على حد سواء، وتكفل أن تظل البعثة تتسم بالدينامية والفاعلية. وأشيد أيضاً برجال البعثة ونسائها لتفانيهم وشجاعتهم في الاضطلاع بمهامهم في ظروف صعبة وغالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر.

المرفق

البلدان المساهمة بمراقبين عسكريين (في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)

البلد	عدد المراقبين العسكريين
الاتحاد الروسي	٣
الأردن	٧
ألبانيا	٣
ألمانيا	١١
إندونيسيا	٤
أوروغواي	٣
أوكرانيا	٥
باكستان	٩
بنغلاديش	٩ ^(أ)
بولندا	٤
تركيا	٥
الجمهورية التشيكية	٥
جمهورية كوريا	٧
الدانمرك	٦
السويد	٣
سويسرا	٤
فرنسا	٣
مصر	٣
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٧
النمسا	٢
هنغاريا	٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٢
اليونان	٥
المجموع	١١٧

(أ). بمن فيهم كبير المراقبين العسكريين.

